3- الهوية اللبنانية والانقسامات السياسية 1920 – 2020

بقلم :الدكتور حسن ابراهيم

باحث سياسي ودكتور متخصص في تاريخ لبنان المعاصر

hassanibrahim.lb@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 29/7/2021 **تاريخ القبول: 13/8/2021**

ملخص البحث

يعاني "لبنان" الوطن والدولة والمجتمع أزمة هوية لشعبه، فيما هؤلاء منقسمون تحت رايته وفوق أرضه، وينشغل السياسيون بتحقيق مصالحهم الخاصة، تارة بعنوان الوطنية وأخرى بعنوان الطائفية وطوراً بعنوان العلاقات الدولية، فيما الوطن والمواطن يقبعان تحت رحمة الانقسام الحادّ بين الزعماء حول الاحتلال.

يعيش "لبنان" أزمة تاريخية منذ نشأته وما يزال، عنوانها البُعدُ الطائفي للنزاع الداخلي، من أجل تحقيق مكاسب سياسية التي كانت موضع اهتمام الأحزاب والتيارات وما زالت قائمة حتى يومنا هذا، رغم الضحايا والدماء التي سفكت.

وما يجري اليوم هو تغليب العنصر السياسي على مقتضيات الحياة الاجتماعية بما فيها العنصر الديني، فغالباً ما تشتدّ النزاعات السياسية بلبوس ديني، واجتماعي أحياناً، وتسير وفق مخططات القوى الفاعلة على أرض الواقع، سواء كانت داخلية أم خارجية، علماً أن الواقع السياسي في لبنان غالباً ما كان يخضع لنفوذ أجنبي بإدارة داخلية.

Abstract

"Lebanon", as a nation, state and society, is suffering from an identity crisis of its people. As the country citizens are divided, while upholding its flag, over its land, politicians are preoccupied solely with achieving their own interests, sometimes under the

title of patriotism, sometimes under the title of sectarianism, and sometimes under the title of international relations, whilst the nation and the citizens are at the mercy of the sharp division among the leaders over the occupation.

Since its inception, “Lebanon” has been, and still is, experiencing a historical crisis under the heading of the sectarian dimension of the internal conflict, which aims to achieve political gains that has been the focus of parties and currents; this crisis is still underway to this day, despite the victims that have fallen and the blood that has been shed.

What is happening today is that the political element prevails over the requirements of social life, including the religious one. Political conflicts often intensify under a religious and sometimes social disguise, and proceed according to the plans of the active forces on the ground, whether these are internal or external, while one has to bear in mind that the political reality in Lebanon has often been subject to foreign influence with internal management.

تمهيد

يرى الباحثون في علم الاجتماع أن السلوك الاجتماعي بين الجماعات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهويّة الاجتماعية[1]، ومن خلاله يمكن النظر إلى تلك الجماعات في تقاربها أيديولوجياً وفكرياً واجتماعياً وسياسياً لبناء أرضية صالحة يتعايش معها أفراد المجتمع فتتشكل منها التقاليد والعادات وتصبح سمة بارزة لها، يتناقلها الأبناء فتغدو عنواناً بارزاً لذلك المجتمع.

ويعرِّف «تاجفل» مفهومَ الهويَّة الاجتماعية بأنَّه جزء من مفهوم الذَّات لدى الفرد، يُشتقُّ من معرفته بعضويَّته للجماعة أو الجماعات، مع اكتسابه المعاني القِيَميَّة والوجدانيَّة

(1)- أحمد زايد: سيكولوجية العلاقات بين الجماعات، قضايا في الهوية الاجتماعية وتصنيف الذات، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 326، نيسان (أبريل) 2006. ص 16.

المتعلِّقة بهذه العضوية[1].

بيد أن السلوك الفردي يرتبط بالهوية الشخصية لكلّ فرد، ويمكن أن يشعر الأفراد بانتمائهم إلى الجماعات في حال إدراكهم أوجه التشابه بينهم وبين أفراد آخرين، فتنسجم التقاربات الجماعية بعيداً عن الاختلافات الفردية، لتشكل ولادة نواة مجتمع متجانس ومتقارب في الرؤى، في إطار الفكر والسياسة والدين والاجتماع.

من هنا، هل يمكن تطبيق هذه الرؤية على واقع المجتمع اللبناني، من خلال التمسك بالهويّة اللبنانية، مع وجود تباين حادّ في المواقف السياسية، التي بدورها تعمل على تفعيل الانقسام الديني بالمعنى الطائفي، تماشياً مع تحقيق أهداف القيادات السياسية الحزبية ولمصلحة كلّ حزب يمسك بمقاليد سلطة ما في مكان ما داخل الجغرافية اللبنانية؟.

يطلّ هذا البحث على أزمة تاريخية عاشها «لبنان» منذ نشأته وما يزال، وسِمة تلك الأزمة هي البُعدُ الطائفي للنزاع الداخلي، من أجل تحقيق مكاسب سياسية، كانت موضع اهتمام الأحزاب والتيارات وما زالت قائمة حتى يومنا هذا، رغم الضحايا والدماء التي سفكت.

أولاً: محددات الهوية الوطنية في لبنان

يرى العديد من الباحثين في العلوم الإنسانية وجود محدّدات مجتمعية تستوجب التدقيق بها من أجل قراءة هوية مجتمع ما، تقوم على مرتكزات أساسية لتفسير الأسباب التي تدلّ على تماسك أمّة أو شعب في إطار من اللُحمة، وتبيان العوامل التي تشدّ الأفراد بعضهم إلى بعض، بما يمكن التعبير عنه بـ»الذات الجماعية»[2]، أو جماعة الـ»نحن» التي ينطق بها الأفراد لا إرادياً تعبيراً عن جماعته أو مجتمعه أو وطنه أو أمّته.

وتشير تلك المحدّدات لدى جماعة معينة، إلى تماسك بشري تتقاسم فيه عوامل مشتركة تؤلّف من خلالها مجتمعاً محدّد الهوية والعادات والتقاليد، من بينها النظرة المشتركة إلى الحيّز الجغرافي الواحد، ومعايير الثقافة المشتركة، إضافة إلى وحدة اللغة، حتى مع إمكانية التعدّد الديني والطائفي إذا ما كانت قابلية الهوية الوطنية تستطيع أن تجمعهم على وحدة معايير وطنية واجتماعية، وما إلى هنالك من عوامل مشتركة.

(1)- المرجع نفسه، ص 18 – 19.

(2)- غسان فوزي طه: هوية لبنان، عند الكيانيين – القوميين – الإسلاميين، صادر عن المركز الإسلامي للدراسات الفكرية، ط 1، 1430 هـ/ 2009 م، ص 9.

ويمكن إيجاز تلك العناوين بأهمها:

أ. الحيّز الجغرافي

يلعب المكان الجغرافي دوراً أسياسياً في تكوين جماعة بشرية تعيش فيه، من حيث الانضمام إلى عناصر الوحدة ضمن البلد الواحد، وهناك عدة عناصر تفترض على الفرد، ومن ورائه المجتمع، سلوكاً بغية الانصهار في بنية وطنية واحدة.

شهد لبنان تقاسماً جغرافياً واسعاً بين القوى السياسية والطائفية، على الرغم من صغر مساحته، أبرزها نظام القائمقاميتين في جبل لبنان العام 1843، ونظام متصرفيّة جبل لبنان 1861، واللافت في الموضوع أن البطرك الماروني إلياس الحويك رفض فكرة توسيع رقعة متصرفية جبل لبنان بضم منطقة «وادي النصارى» في الشمال، الذي ينتمي أهلها إلى طائفة الروم الأرثوذكس، خوفاً من الإخلال بالتوازن الطائفي المسيحي بين الموارنة والأرثوذكس[1].

واستمرّ التقاسم الجغرافي الطائفي إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، عندما أنشأ الانتداب الفرنسي دولة لبنان الكبير سنة 1920، ومن ثم الجمهورية اللبنانية سنة 1926، وما زال حتى يومنا هذا يعيش الطائفية السياسية في مختلف المناطق، بعد نزاعات سياسية أدّت إلى تقسيم جغرافي للقوى الطائفية السياسية بحكم سلطات الأمر الواقع.

ويمكن القول إن إميل إده، حينما ترأس الوزارة السادسة إبّان الانتداب الفرنسي (12 ت1 1929/20 آذار 1930)، تقدّم باقتراح تقسيم لبنان طائفياً، من أجل تحقيق «لبنان المسيحي»[2]، وابتعاده عن الهويّة العربيّة ومحاولة اصطباغه بالصبغة الأوروبية، فيقضي التخلص من 140,000 مسلم سنّي وشيعي، بسلخ مناطقهم عن لبنان وجعلها تحت إدارة الانتداب مباشرة، مقابل الاحتفاظ بالأكثرية العددية المسيحية، فتكون طرابلس مدينة حرة تحت إشراف الإدارة الفرنسية، ويُعطى أبناؤها المسيحيون الجنسية اللبنانية، في حين يُعطى المسلمون الجنسية السورية[3]. كذلك حال جنوب لبنان، ذات الأغلبية الشيعية، فيشكّل إدارة مستقلة قائمة بذاتها.

واشتدّ الخلاف على الانتماء اللبناني بين المطالبين بالكيان مقابل العروبيّين، بعدما

(1)- منير خوري: ما هي علّة لبنان، دار الحمراء، بيروت، ط 1، 1990، ص 32.
(2)- محمد مراد: العلاقات اللبنانية السورية، دراسة اقتصادية – اجتماعية – سياسية، دار الرشيد للعلوم، بيروت، ط 1، 1993، ص 343.
(3)- المرجع السابق، ص 344.

اعتبر المسيحيون أن لهم حصرية الانتماء اللبناني منذ إعلان غورو دولة لبنان الكبير، فشكّلت صراعاً بين جماعتين مختلفتين من حيث الثقافة والسياسة استغلّت الانتماء العقائدي والديني، وصوّرها البعض على أنها صراع بين القومية العربية الإسلامية ضد القومية اللبنانية المسيحية[1]، للاستئثار بالانتماء اللبناني محاولاً إعطاءه صورة صراع بين حضارتين مختلفتين، كما انطلق حزب الكتائب من مقولة «القومية اللبنانية»[2]، التي تطالب بلبنان وطناً مستقلّاً عن محيطه العربي، وذا بُعدٍ مسيحي من أجل حماية المسيحيين تحت رعاية أوروبية على رأسها فرنسا، وذلك من أجل تحقيق الأهداف السياسية المنشودة.

لقد تكرّس التقاسم الجغرافي مع الحرب الداخلية اللبنانية منذ العام 1975، حيث اتخذ التقسيم طابعاً جغرافياً طائفياً، بعد التهجير القسري لأبناء الطوائف من مناطق نفوذ القوى المتقاتلة، فنشأت نتيجة ذلك مناطق طائفية، تخضع لنفوذ الأحزاب المسيطرة عليها، وانقسمت بذلك بيروت منطقتين، شرقية تابعة للقوى الطائفية المسيحية، وغربية تسيطر عليها الأحزاب الإسلامية واليسارية.

ب. العَلَم الوطني الواحد

يلعب العَلَم الموحّد لجماعة ما دوراً معنوياً كبيراً، فهو الرمز المعنويّ الذي يجمع كل أبناء الشعب الواحد في الإطار الجغرافي الواحد، أو حتى المجموعة الواحدة ذات اللون السياسي أو الطائفي الواحد، حتى وإن اقتضت الظروف أن يتباعدوا جغرافياً خارج الحدود، على سبيل تحقيق الكسب المادي أو ما شابه.

والعَلَم له رسم محدّد بألوان محددة، ولكنه يرمز إلى قيمة معنويّة، وهي الهوية الوطنية والانتماء للوطن.

بيد أن الأحزاب والقوى المحلية لم تعتمد العَلَم اللبناني فقط، إنما اعتمدت أعلامها الخاصة، حتى باتت تطغى بحضورها على العلم الوطني، لا سيّما أثناء الحرب الداخلية 1975 – 1990.

ت. العُملة الوطنية الواحدة

تشكّل العملة الوطنية الواحدة رمزاً معنوياً وماديّاً واقتصادياً للوطن، فيتمسّك المواطنون

(1)– وليد فارس: التعددية في لبنان، الكسليك، لبنان، 1979، ص 213.
(2)– «أول بيان للكتائب» نشرته جريدة العمل التابعة لحزب الكتائب، العدد الخاص الصادر في 18 تشرين الثاني 1971، ص 5.

بها من خلال التعامل النقدي والمحافظة على مستوياتها بين سائر العملات العالمية، وتتبيّن القوة الاقتصادية لبلد ما من خلال القوة الشرائية لعملته، وقد ينتج عن ضعف العملة انهيار اقتصادي كما حدث إثر انهيار بورصة نيويورك 1929، وظهور أزمة اقتصادية عالمية.

ث. اللغة العربية الواحدة

تعتبر اللغة المشتركة من أهم عوامل الوحدة في المجتمع الواحد، وقد أقرّ الدستور اللبناني أن «اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية. أما اللغة الإفرنسية فتحدد الأحوال التي تستعمل بها بموجب قانون»[1]، وتعبّر اللغة العربية عن الانتماء العربي للبنان، الذي كرّسه الدستور، حينما اعتبر «لبنان عربي الهوية والانتماء»[2]، بعدما كان «ذا وجه عربي».

أما على صعيد الثقافة الوطنية، فتشهد بدورها انقسامات حادّة بين مجتمع وآخر، حتى داخل الطائفة الواحدة، يعزّزها الاعتقاد بأن لكل طرف رشده الثقافي فينظر نظرة مختلفة لثقافة الآخرين، يزيد من حدّتها دخول الثقافات الأجنبية المختلفة، لتزيد من حدة الانقسام الداخلي وتملأ الفراغ الفكري والثقافي بنظريات يطلقها أرباب السياسات الخارجية للتغلغل في الوسط الفكري للمجتمع اللبناني.

ج. السياسات الخارجية

بعد أن نالت الدولة اللبنانية استقلالها عام 1943، أصبحت لها السيادة والحرية في علاقاتها الخارجية دون أية وصاية مباشرة، فأقامت علاقاتها مع مختلف الدول، على أساس المصلحة القومية العليا، ما يُلزم كافة المواطنين التقيّد بالأنظمة السياسية المعمول بها. في حين أعلنت العداء للكيان الإسرائيلي ولم تمنحه شرعية الاعتراف به.

وما تزال العلاقات الخارجية للبنان في طور التجاذب السياسي الداخلي، إذ منذ أن برزت الحركات السياسية في لبنان، برزت علاقاتها مع دول أجنبية، واستمرّ الاستقواء بالقوى الخارجية متخذاً منحىً تصاعدياً، فكان إميل إده، الذي عكس في رؤاه وجهة النظر المارونية التقليدية، وارتمى في الحضن الفرنسي بغية إيجاد الضمان الخارجي لاستقلال لبنان المسيحي، وأظهر مخاوفه من القومية العربية ومن الدعوة إلى الوحدة،

(1)– الدستور اللبناني، المادة 11 من الدستور.
(2)– الدستور اللبناني، الفقرة «ب» من مقدمة الدستور.

وأبدى رأيه بصراحة في خطر العروبة على لبنان[1]، وانخرط مع الفرنسيين ضد الحكومة المطالبة بالاستقلال، فما كان إلا أن أقاله المجلس النيابي[2]. ولم تكن الطبقة السياسية الحاكمة منذ ذلك الوقت حتى يومنا هذا، على أفضل حال منه، حيث أقامت الأحزاب اللبنانية علاقات خارجية منفردة، انعكست ارتداداتها على الداخل اللبناني، كَوْن أغلبيّتها مشاركة في الحكم، بينما واقع سياستها يدلّ على خصام تامّ فيما بينها، قد تبلغ حدّ العداوة تلازماً مع سياسة الدول الخارجية.

وعلى الرغم من اتفاقهم الضمني في إطار الميثاق الوطني 1943، الذي يدعو للتخلّي عن الدعم الخارجي والتبعية السياسية له، فإن السياق العملاني للقوى السياسية والطائفية يظهر استقواءً وتمسّكاً بالدول الإقليمية أو الكبرى بشكل واسع، وما يزال الانقسام الحادّ في النظرة إلى الدول الخارجية، حيث لم يتفق السياسيّون اللبنانيّون الذين يتولون إدارة البلاد، بالإضافة إلى رؤساء الأحزاب، على قاعدة واحدة في التعامل مع سياسات الدول الخارجية، فكان هناك انقسام بين مؤيد ومتعامل مع دولة ما مقابل قطيعة وخلاف معها من أطراف آخرين، واشتدّ هذا الخلاف إبّان الحرب الداخلية، عندما استعانت معظم الأحزاب المسيحية بالعدوّ الإسرائيلي الذي اجتاح لبنان في العام 1982، بينما كانت الأحزاب الوطنية واليسارية والإسلامية تدعمها سوريا وتساندها الفصائل الفلسطينية. ثُمّ جاءت مرحلة ما بعد اغتيال رفيق الحريري 2005، حيث برز الانقسام العربي الحادّ، فانعكس على لبنان توترات سياسية وأمنية وانقسامات جديدة ضمن أحلاف إقليمية ودوليّة، تحت مسمّى الحفاظ على هوية لبنان العربية.

ح. السياسات الداخلية

حدّدت مقدمة الدستور اللبناني حقوق الشعب اللبناني وواجباته بأن «لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامّة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل»[3]، وكذلك اعتبرت أن «الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية»[4]، وجاء سنّ التشريعات المناسبة للحفاظ على مصالح الشعب والدولة معاً، وأنيط هذا الأمر بالسلطات التشريعية، متوافقاً مع الدستور.

(1)- كمال الصليبي: تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، بيروت، ط 10، 2008، ص 218.
(2)- راجع: المجلس النيابي الخامس، العقد العادي الأول، محضر الجلسة الرابعة، المنعقدة في 31 آذار 1944.
(3)- الدستور اللبناني، الفقرة «ج» من مقدمة الدستور.
(4)- المصدر نفسه، الفقرة «د» من مقدمة الدستور.

ويتوجب على المواطنين الخضوع لتلك القوانين دون تمييز بينهم، غير أنه توجد طبقة سياسية وإدارية متحكّمة بالبلاد، تخالف القوانين دون وجود أي رادع، بل إن ما يساعدهم على ذلك وجودهم في مراكز السلطة، أو ممّن يسنّون قوانين على قياس مصالحهم، ما يدفع بالمواطنين إلى الإحباط والاستهزاء بالهويّة اللبنانية نظراً إلى حجم المخالفات الكبير ممن يتوجب عليهم مراعاة القوانين.

ولقد زاد في حدّة الانقسام حول الحقوق بين المواطنين اللبنانيين، طريقة أداء الانتداب الفرنسي منذ نشأة دولة لبنان الكبير، حينما أُعطِيت الأفضلية للموارنة وتهميش الطائفة الشيعية، وابتدأت المطالب بإنصاف هذه الطائفة من خلال المناقشات العامة في المجلس التمثيلي الأول، التي أَجْمَع أغلبية النواب، بمن فيهم بعض المسيحيّين، بأن الطائفة الشيعية تعاني من هضم لحقوقها المشروعة[1]، القائمة على التوزيع الطائفي للحصص الخدماتية والتوظيفية، وقد علّق أبناء الطائفة الشيعية آمالهم على الفرنسيين لإنصافهم، واعتقدوا أنها ستكون أفضل من العثمانيين، وستحقق لهم كيانهم السياسي بسبب النزعات القومية[2]، ولم تصل الطائفة الشيعية إلى الكيانية المؤسساتية إلا في العام 1967، حينما أقرّ المجلس النيابي اقتراح إنشاء المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى بضغط من السيد موسى الصدر، ومن ثم انتخابه رئيساً له في العام 1969.

واستمرّ التمييز الطائفي في لبنان، لمصلحة الموارنة، حتى اتفاق الطائف 1989 عندما تمّ تعديل الدستور، بجعل الحكم مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، وقد انتزعت معظم صلاحيات الرئاسة الأولى المارونية لصالح الحكومة مجتمعة برئاسة شخصية سُنّية.

ثانياً: الجغرافيا اللبنانية والعنصر السكاني

لم يكن «لبنان» دولة قائمة بذاتها قبل نشوء دولة لبنان الكبير، إنما كان جزءاً من جغرافيا بلاد الشام، ولم يكن له تحديد جغرافي وحدود واضحة كما هو عليه اليوم، ولم تستعمل عبارة «لبنان» رسمياً بمضمونه الجغرافي إلا بعد إنشاء المتصرفية[3]، ويرى كمال الصليبي أن «الشعب الذي جمعته الظروف عام 1920 في الوطن اللبناني

(1)- حسن إبراهيم: الشيعة والدولة اللبنانية من خلال ممثليهم في المجالس النيابية 1920 – 1952، قراءة في المحاضر، أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه اللبنانية في التاريخ، الجامعة اللبنانية، 2015 – 2016، ص 82.
(2)- حسين علي الحاج حسن: الإتجاهات السياسية لشيعة لبنان (بين عامي 1960-1920)، دار الولاء، بيروت، ط 1، 1440هـ/2019م، ص 30.
(3)- غسان فوزي طه: هوية لبنان، مرجع سابق، ص 17.

بحدوده الحاضرة لم يلتقِ بعد على أسطورة تاريخية واحدة مقبولة من جميع فئاته»[1].

أ. الجغرافيا اللبنانية وأسسها

عملت سلطة الانتداب الفرنسي على رسم جغرافيا سياسيّة لدولة لبنان الكبير، قائمة على وحدة جغرافيّة سيادية واضحة الحدود، تتضمن تقسيمات إدارية، ذات شكل هرمي مركزي، من خلال مأسسة الإدارة فيها[2]، بما يتلاءم مع مصالحها العامّة في مختلف جوانب الحياة الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، وبمقتضى مصالحها العليا، كدولة كبرى لها فعاليّتها ووزنها في بلاد المشرق العربي والعالم[3]، والعمل على استغلال ثرواتها الطبيعية[4]، والعمل على إيجاد أسواق استهلاكية لبضائعهم، حيث أن هناك فئة من الشعب الفرنسي لا تعرف لبنان، سوى أنه مستعمرة فرنسية[5]، بعدما جرى العمل على دمج البنى الزراعية فيه، ضمن إطار السوق الرأسمالية العالمية بعامّة، والفرنسية بخاصّة[6].

انتقلت دولة لبنان الكبير من الخضوع المباشر للفرنسي، إلى النظام الجمهوري، وحملت اسم «الجمهورية اللبنانية»، بموجب المادة 101 من الدستور: «ابتداءً من أول أيلول سنة 1926 تُدعى دولة لبنان الكبير الجمهورية اللبنانية دون أي تبديل أو تعديل آخر»[7].

بعد ولادة الجمهورية، ترسخت قانونية الهويّة اللبنانية بما تمثل الجنسيّة الوطنية لأبناء الدولة اللبنانية، عبر وثيقة رسمية لها أصولها لدى الدوائر الرسمية، وباتوا يخضعون لمفهوم الهوية الوطنية التي ينتمون إليها، وتترجم روح الانتماء لديهم، ولها أهميتها في التأثير المعنوي على مستوى الأفراد بما ينعكس على الجماعات.

وبعد بناء المؤسسات الرسمية تحت إشراف ورعاية ونفوذ الانتداب الفرنسي، أصبح «لبنان» دولة كما تنص الأعراف والقوانين الدولية، وبما يتضمنه المصطلح العلمي لها

(1)- كمال الصليبي: منطلق تاريخ لبنان، مؤسسة نوفل، بيروت، ط 3، 2012، ص 11.
(2)- محمد مراد: التملّك والسلطة في الجنوب اللبناني (192 – 1975)، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 2009، ص 35.
(3)- محمد مراد: الانتخابات النيابية في لبنان 1920 – 2009، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، لا ط، 2013، ص 71.
(4)- محمد مراد: العلاقات اللبنانية السورية، مرجع سابق، ص 224.
(5)- بشارة خليل الخوري: حقائق لبنانية، منشورات أوراق لبنانية، لا ط، 1960، ج 1، ص 8.
(6)- غسان طه: شيعة لبنان، العشيرة – الحزب – الدولة، بعلبك – الهرمل نموذجاً، نشر معهد المعارف الحكمية، بيروت، ط 1، 1427هـ/ 2006م، ص 192.
(7)- الدستور اللبناني، المادة 101 من الدستور.

من بُعد كياني ومؤسساتي، كانت لهذا الانتداب اليد الطولى في كل ما يتعلق بشؤون الدولة، ولم تكن عملية إنشاء تلك الدولة عملية ديمقراطية[1]، كتلك التي اعتُمدت من أجل إعادة تنظيم أوروبا.

وعمل المسيحيون اللبنانيون، لاسيّما الموارنة منهم، على استقلال لبنان عن بلاد الشام، وإخضاعه للانتداب الفرنسي، فأعلن البطريرك إلياس الحويك، أثناء وجوده في باريس، مطالبته باستقلال لبنان المطلق استقلالاً كاملاً عن كل دولة عربية قد تنشأ في سوريا[2]، وإعادة حدوده الطبيعية والتاريخية، التي تقتضي بإعادة ضم سهوله في الشرق والشمال الخصبة إليه، ثم كان التأكيد منه على علاقة مميزة ومتينة مع الصديقة الدائمة فرنسا[3]، وقد أثار البطريرك مسألة التمايز العرقي والثقافي بين العناصر السكانية في لبنان وسوريا[4]، وكذلك برز من يسوّق لفكرة إقامة الوطن القومي للموارنة في لبنان[5]، في حين كان المسلمون يطالبون بالوحدة مع سوريا، فاستعرت أزمة الهوية اللبنانية في ظل الانقسامات الطائفية بين العروبيّين والكيانيّين المطالبين بجعل لبنان موطناً قومياً للمسيحيين تحت الحماية الفرنسية[6]، والاستقواء بها.

ب. العنصر السكاني

استوطنت لبنان طوائف متعددة، بزمن سابق على قيام الكيان اللبناني، فألّفت تلك الطوائف مجتمعها المتميز لكل منها، بما يتطابق مع معيار الهوية الانتمائية من حيث العقائد والعادات والتقاليد والاقتصاد، وتوزعت بتفاوت بين منطقة وأخرى، وظلّت على حراك مستمر بما يتوافق مع السلطات القائمة أو من خلال الجوار الطائفي.

فالطوائف هي الأساس لتشكّل المجتمع اللبناني[7]، وقد شهد لبنان التنوع الطائفي المسلم والمسيحي من الموارنة والروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك والشيعة والسُنّة والدروز معاً، وقامت بينهم روابط سياسية، وفي بعض الحالات روابط نَسَبية بالزواج العابر للطوائف.

ولم يختلف الشيعة، عمّا كان عليه الموارنة والسُنّة والدروز، لناحية تشكيل مجتمع

(1)- إدمون ربّاط: التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري، ترجمة حسن قبيسي، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 2002، ج 2، ص 573.
(2)- محمد مراد: العلاقات اللبنانية السورية، مرجع سابق، ص 40.
(3)- حكمت ألبير حداد: لبنان الكبير، دار نظير عبود، ط 3، 1996، ص 115 - 116.
(4)- محمد مراد: العلاقات اللبنانية السورية، مرجع سابق، ص 40.
(5)- حسين علي الحاج حسن: الإتجاهات السياسية لشيعة لبنان، مرجع سابق، ص 52.
(6)- كمال الصليبي: بيت بمنازل كثيرة، الكيان اللبناني بين التصوّر والواقع، مؤسسة نوفل، بيروت، ط 5، 2012، ص 229.
(7)- غسان فوزي طه: هوية لبنان، مرجع سابق، ص 18.

خاص بهم، بخصائص ذاتية لكل منطقة، وعلاقة مضطربة مع الدولة المركزية، وقد توزّعوا في مناطق متفرقة في الجبل والجنوب والبقاع، ولم يشكّلوا جماعة واحدة، فقامت علاقاتهم مع الجيران بتحالفات أغلبها عسكرية لدفع الأخطار عنهم[1].

ومن نافل القول أن الشيعة لم يكونوا حالة طارئة على الجغرافيا اللبنانية، فقد انتشروا فيها كلها[2]، باستثناء بعض المناطق الشمالية على أكثر تقدير، وشكّلت العائلة الممتدة في الجنوب، والعشيرة في البقاع، المرتكز الأساسي للبنيان الاجتماعي الشيعي، في لبنان الحديث والمعاصر. ويرى بعض المؤرخين أن شيعة الجنوب لعبوا الدور الأساس لانتشار هذا المذهب في لبنان، وقد نشرت دراسات وافية ومعمقة فيه[3].

وفي أول إحصاء رسمي للسكان في لبنان، أجرته سلطات الانتداب الفرنسي، في العام 1921، أظهر عدد سكان لبنان، البالغ 710562 نسمة[4]، منهم 579778 مقيماً، و 130784 مهاجراً، توزعوا طائفياً على سبع طوائف رئيسية محددة، كما اندرجت الأقليات الطائفية في خانة «مختلف».

الرسم البياني الرقم (1)

سكان لبنان حسب الطوائف، وفق إحصاء العام 1921:

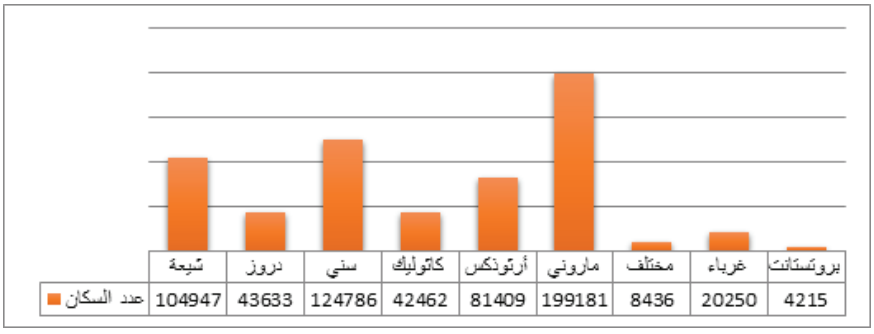

(1)- عاطف عطية: الدولة المؤجلة، دراسة في معوقات نشوء الدولة والمجتمع المدني في لبنان، دار أمواج، بيروت، ط 1، 2000، ص 19.

(2)- كمال الصليبي: تاريخ لبنان الحديث، مرجع سابق، ص 15.

(3)- يرى معظم الباحثين أن نشر فكر التشيع في بلاد الشام، وصولًا إلى جبل عامل، إبتدأ أثناء قدوم أبي ذر الغفاري جندب بن جنادة الربذي، لكن دون تحديد دقيق لتاريخه، إلا أن من المرجح في ذلك أن يكون ما بين عامي 28 و30هـ، أثناء خلافة عثمان بن عفان. راجع: محمد بن الحسن الحر العاملي: أمل الآمل، مؤسسة الوفاء، بيروت، ط 2، 1403 هـ/ 1983 م، ج 1، ص 13. محسن الأمين: الشيعة في مسارهم التاريخي، مقدمة أعيان الشيعة، مركز الغدير للدراسات الاسلامية، بيروت، ط1، 1421هـ/ 2000م، ص 65، إبراهيم سليمان: بلدان جبل عامل، قلاعه ومدارسه وجسوره ومروجه ومطاحنه وجباله ومشاهده، مؤسسة الدائرة، لا ط، 1415هـ/ 1995، ص 9 – 10.

(4)- Haut Commissariat: Bulletin des Actes Administratifs.. « Recensement de 1921, Population du Grand Liban » P 79 .

جرى الإحصاء السكاني وفق المصلحة الفرنسية بتغليب الطائفة المارونية، وقد شكّك بصدقيته العديد من الفعاليات السياسية والاجتماعية والتاريخية، وقد جاء هذا الاحصاء بعدما أحجم المسلمون عن إدخالهم في عداد اللبنانيين، فقاطعوا الإحصاء بالعصيان والإضراب، مقابل حرص المسيحيين على تعداد أنفسهم، بل وإدراج المغتربين أيضاً[1].

من هنا كان التفاوت النسبي بين الطوائف لصالح الطوائف المسيحية، ما أظهر تفوّقاً عددياً لصالحهم في المجالس التمثيلية والنيابية.

واكتمل عقد الطوائف اللبنانية الرئيسية بالاعتراف الرسمي بالطائفة الشيعية، كجماعة دينية متميزة عن الطائفة السُّنّية وذات تراتبية قضائية خاصة بها[2]، تاريخ 26/1/1926[3].

الجدول الرقم (1) إحصاء لسكان الجمهورية اللبنانية سنة 1932[4]:

الطائفة	العدد	النسبة	الطائفة	العدد	النسبة	الطائفة	العدد
موارنة	227800	% 28.7	أرمن أرثوذكس	26102	% 3.3	كلدان أرثوذكس	190
روم كاثوليك	46709	% 5.8	أرمن كاثوليك	5890	% 0.75	كلدان كاثوليك	548
روم أرثوذكس	77312	% 9.7	سريان أرثوذكس	2723	% 0.35	سنّة	178100
بروتستانت	6869	% 0.86	سريان كاثوليك	2803	% 0.35	شيعة	155035

لم تقم سلطات الانتداب بعد ذلك بأي إحصاء جديد، وذلك لعوامل متعددة أهمها اندلاع الحرب العالمية الثانية، ومن ثم الانسحاب الفرنسي من لبنان بعد التوتر السياسي والأمني مع أغلب القوى المحلية، واستغلال بريطانيا تلك التوترات مرتكزة على الضعف الفرنسي نتيجة الحرب. كما أنه لم تقم السلطات اللبنانية بعدها بإحصاء يوضح العدد السكاني الذي يعكس تبايناً ديموغرافياً لصالح المسلمين، إنما كانت هناك مقاربات عددية تضيء على التعداد النسبي السكاني في لبنان.

(1)- حسان حلاق: تاريخ لبنان المعاصر 1913 – 1952، دار النهضة العربية، بيروت، ط 3، 1143 هـ/ 2010 م، ص 111.
(2)- حسن نصر الله: تاريخ بعلبك، مؤسسة الوفاء، بيروت، 1984، ج 1، ص 378.
(3)- جريدة لبنان الكبير الرسمية، العدد 1946، تاريخ الجمعة 12 شباط 1926.
(4)- الإحصاء العام لسكان الجمهورية اللبنانية سنة 1932، مركز المحفوظات الوطنية التابع لمجلس الوزراء اللبناني، بيروت.

ثالثاً: أبرز محطات أزمة الهوية اللبنانية

يمكن تقسيم مراحل أزمات الهوية الوطنية اللبنانية منذ قيام دولة لبنان الكبير 1920 حتى العام 2020، إلى عدة محطات زمنية، وفق معيار الصبغة العامّة للحكم في لبنان، بحسب القيادات السياسية والعسكرية النافذة في إدارة شؤون البلاد ومن يواجهها في المقلب الآخر.

ومن أبرز التقسيمات الزمنية التي يمكن إطلاقها على مراحل الحكم اللبناني بما يكتنفه من سجالات وخلافات تسلّط الضوء على تناقضات التمسك بالهوية اللبنانية من خلال انقسام اللبنانيين السياسي.

أ. الانتداب الفرنسي 1918 – 1943

ساد شعور لدى اللبنانيين بالاستقلال عن السلطنة العثمانية قبيل سقوطها، وقد برزت أولى علامات المطالبة بحقوق العرب وتطوير البلاد، فاقتصرت على صعيدي الثقافة والاجتماع ضمن وحدة الدولة العثمانية[1]، بعد أن بادر عدد من الطلاب، من المسلمين والمسيحيين، الذين كانوا يدرسون في باريس إلى تأسيس جمعية سرّية اطلقوا عليها اسم «العربية الفتاة»، ومن ثمّ انتقلت إلى بيروت.

وبحلول الانتداب الفرنسي، انقسم اللبنانيون فيما بينهم على الخيار السياسي، ما بين الدعوة إلى الانضمام إلى الوحدة مع سوريا حيث طالب بها أكثرية المسلمين وقلّة مسيحية، وبين الاستقلال عن سوريا والمناطق العربية الإسلامية، في إطار كيان لبناني مستقل، طالبت به الأغلبية المسيحية وبعض المسلمين.

وكان أيوب تابت[2]، قد أعلن صراحة إلى جريدة **Bonsoir** الفرنسية، نشرته جريدة «**الأمّة**» في الاسكندرية بتاريخ 12/1/1922، أن «سوريا ولبنان يخشى عليهما من التسلط الانكليزي والتسلط الحجازي إذا هما نالا الاستقلال المطلق. ويؤيد ضرورة الانتداب الفرنسي»[3]، الأمر الذي أثار استياء الانكليز والعديد من اللبنانيين[4].

على خط آخر، ظهر اتجاه مسيحي معارض، يدعو إلى السيطرة الإنكليزية على

(1)– وجيه كوثراني: الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، 1860 – 1920، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط 1، 1976، ص 203.

(2)– هو سياسي وطبيب لبناني بروتستانتي، تولّى رئاسة الوزراء من30 كانون الثاني 1936 إلى5 كانون الثاني 1937، وتولّى رئاسة الجمهورية من19 آذار 1943 إلى21 تموز 1943، خلال فترة الانتداب الفرنسي.

(3)– يوسف السودا: في سبيل الاستقلال، دار النهار للنشر، بيروت، ط 2، 1998، ص 402.

(4)– المصدر نفسه، المكان نفسه.

لبنان، ورأى سليمان كنعان، عضو مجلس الإدارة، أن استمرار خضوع لبنان للسيطرة الفرنسية يفقده استقلاله السياسي والاقتصادي ويضر بمصلحة اللبنانيين والمسيحيين خاصة، وطالب باستقلال لبنان تحت لواء إنكلترا ليصبح وطناً لكل المسيحيين بسوريا والشرق ويشكّلون قوّة لها[1].

في هذه الأثناء استطاع الفرنسيون تثبيت الموارنة في حكم لبنان، لاعتبارات سياسية بوجه طائفي، تحت ذريعة حماية الأقلية المسيحية في الشرق من سيطرة الأغلبية المسلمة، واعتبرت أن لبنان غير منفصل عن باقي الدول العربية إلا بكونه يحمل الطابع المسيحي دولياً، ما يستوجب بأن يكون رئيس الجمهورية ممهوراً بهذا الطابع[2]، وتمّ تصوير الأزمة الاقتصادية القاتلة ومظاهر المجاعة سببها تآمر الأتراك – المسلمين ضد المسيحيين، فبدا الدعم الفرنسي بالمؤن ومواد غذائية وإمدادات المستشفيات والمستوصفات بمجمله «موقفاً طائفياً»[3]، وكان الدعم المسيحي لنظرائهم المسيحيين في مقابل إحياء الذاكرة المسيحية بمآسي الأتراك المسلمين.

ب. حقبة الاستقلال حتى العام 1975

بوصول الرئيس بشارة الخوري إلى سدة الرئاسة في العام 1943، انفتح على المسلمين والعرب، على النقيض من إميل إده، لكن مع الحفاظ على خصوصياته المسيحية، وتأمين الحماية الدستورية للمسيحيين، وبرز ميثاق 1943 الذي حدد كيفية معالجة مسألة الهوية والنظام[4].

تناول الميثاق آلية الحكم والتسوية الطائفية بين الطائفيتين المارونية والسنّية، بما يزيل ملابسات الخوف لدى كل طرف، ويتلخص بما يلي:

- يتخلّى القادة الموارنة عن كل حماية غربية، وخاصة فرنسية للبنان، ويلتزمون برفض أي محاولة لاستهداف الدول الغربية للعالم العربي من لبنان.
- وافق القادة المسلمون بأن يستمر لبنان بلداً سيّداً مستقلاً، كما تخلّوا عن كل فكرة تخدم اندماج لبنان في إطار دولة سورية أو عربية أوسع.
- توزيع المقاعد النيابية على قاعدة 6 للمسيحيين مقابل 5 للمسلمين، وبذلك كرّس الميثاق شرعية الواقع الطائفي.

(1)– حسان حلاق: تاريخ لبنان المعاصر 1913 – 1952، مرجع سابق، ص 110.
(2)– اسكندر رياشي: قبل وبعد 1918 – 1941، دار الحياة، 1953، ص 34 – 39.
(3)– وجيه كوثراني: الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان، مرجع سابق، ص 307.
(4)– غسان فوزي طه: هوية لبنان، مرجع سابق، ص 41.

لقد أرسى ميثاق 1943 أسس السياسة الخارجية بابتعادها عن التطلّع للوحدة العربية وعن مصالح القوى الغربية، مع الاعتراف بلبنان «ذو وجه عربي»، في حين بقيت الامتيازات السياسية والإدارية للموارنة التي كانوا قد حصلوا عليها أثناء الانتداب الفرنسي، مع مشاركة أوسع للمسلمين في توزيع السلطات السياسية، ولم تكن هذه المشاركة محصورة بالطائفة السنيّة، إنما حصلت الطائفة الشيعية على رئاسة المجلس النيابي[1]، بعدما كانوا مهمّشين وممنوعين من الوصول إلى المناصب الحسّاسة والرفيعة في مراكز الدولة.

وشهد عهد الرئيس بشارة الخوري علاقات واسعة مع الدول العربية، انسجاماً مع روح الميثاق، فكان أن دخل لبنان جامعة الدول العربية 1945 بعد المشاركة بتأسيسها، والتأكيد على احترام الدول العربية لاستقلال لبنان بحدوده الحالية، ذلك لطمأنة المسيحيين[2]. ومن ثمّ شارك لبنان في حرب 1948 ضد الكيان الصهيوني ملتزماً بالتعاون الوثيق مع الدول العربية[3].

وبعد تولي كميل شمعون الرئاسة (1952 – 1958)، جرّ لبنان إلى حلف بغداد، نظراً لتعاطفه مع العراق الموالي للغرب، وضعف إيمانه بسياسة عدم الانحياز التي تتبعها مصر، ولثقته بالدعم الأميركي، فكان لهذا الاصطفاف الرسمي ضمن المحور الأميركي دور المفجّر للفتنة الداخلية[4]، بعد معارضة شديدة من قبل العروبيين، أبرزهم الحزب التقدمي الاشتراكي بقيادة كمال جنبلاط، والحزب الشيوعي الذي لم يكن حائزاً على الترخيص، وحزب النجّادة والهيئة الوطنية وحزب البعث العربي الاشتراكي وعدد من النواب والشخصيات والقيادات السياسية[5]، وتحفّظ عدد من القوى المارونية، وكان قد خرج الطلاب القوميون العرب في الجامعة الأميركية في بيروت بتظاهرة ضد دخول العراق التحالف التركي – الباكستاني ضد مصر وأصدروا بياناً يندد بذلك ويحث على استنهاض الشارع العربي[6]. لذا كانت سياسة شمعون أحد أهم الأسباب لانطلاق أحداث ثورة العام 1958، التي قسّمت اللبنانيين إلى فريقين طائفيّين، بين موالٍ للدول العربية بقيادة جمال عبد الناصر، ومؤيد للدول الغربية بقيادة واشنطن.

(1)– كمال حمدان: الأزمة اللبنانية، الطوائف الدينية والهوية الوطنية، دار الفارابي، بيروت، ط 1، 1998، ص 65.
(2)– باسم الجسر: ميثاق 1943، لماذا كان؟ وهل سقط؟، دار النهار، بيروت، ط 2، 1998، ص 176.
(3)– المرجع السابق، ص 170.
(4)– ألبر داغر: أزمة بناء الدولة في لبنان، دار الطليعة، بيروت، ط 1، 2012، ص 45.
(5)– عطية مساهر حديد، سامي صالح السياد: موقف لبنان من حلف بغداد، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، العراق، العدد 15، حزيران 2013، ص 89.
(6)– راجع: كمال جنبلاط: حقيقة الثورة اللبنانية، دار النشر العربية، بيروت، 1959، ص 61 – 62.

إلى ذلك، عمد الرئيس فؤاد شهاب بعد توليه الرئاسة (1958 – 1964)، إلى التقارب مع المسلمين، بزيادة عدد مقاعد البرلمان لضم وجوه جديدة، وتنمية المناطق المحرومة عبر إنشاء بعض المؤسسات الإنمائية، وشدد على ضرورة بناء الولاء الوطني.

واتخذ شهاب مواقف أكثر مرونة تجاه المدّ العروبي، الذي يتوافق مع روح الميثاق الوطني، فاحتوى الموجة الناصرية وقدّم تنازلات سياسية على صعيد سياسة لبنان الخارجية، مع البقاء في محور النفوذ الغربي[1]، وأقفل النقاش حول الهوية والدور المنشود للبنان ضمن محيطه العربي[2].

ت. الحرب الداخلية اللبنانية 1975 – 1989

شكّل النظام السياسي الطائفي المرتكز الأوّل للحرب الأهلية في لبنان، التي اندلعت عام 1975، نظراً لإعادة إنتاج البنية الطائفية السياسية، والفشل في إدارة الحكم بعيداً عن التجاذبات الخارجية، والتعقيدات الإقليمية والدولية في ذروة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية، وانقسام العرب بين هذين القطبين، ما استتبعه انقسام على الهوية اللبنانية.

كذلك دخل عامل اللجوء الفلسطيني بقوّة إلى حلبة الصراع اللبناني الداخلي بعد انقسام حادٍّ بين مؤيّد له ومعترض شديد عليه، نتيجة التركيبة الطائفية والسياسية اللبنانية. وانعكس الصراع السوري – الفلسطيني أيضاً على الساحة اللبنانية.

ومع تطورات الحرب، طُرحت مسألة الحيّز الجغرافي اللبناني على بساط المداولة، فتم التداول بترحيل المسيحيين وفقاً لمخطط كيسنجر[3]، كما رأى البعض أن الخيار الأفضل هو عودة لبنان الصغير بأكثرية مسيحية واضحة، وطُرحت الفدرالية لتمكين المسيحيين حكم أنفسهم بعيداً عن سيطرة الأكثرية المسلمة، وإمكانية احتفاظ كل طائفة بمنطقة نفوذ خاصة بها في إطار كيان وطني واحد.

لم تتوقف الحرب الداخلية اللبنانية عند حدود المناطق الطائفية الإسلامية والمسيحية، إنما تعدتها إلى قوى الصف الواحد في المجتمع المسيحي، وكذلك فيما بين القوى اليسارية والوطنية والإسلامية، فشهدت صراعاً عسكرياً دامياً خلال ثمانينيات القرن العشرين.

(1)– غسان فوزي طه: هوية لبنان، مرجع سابق، ص 46.
(2)– كمال حمدان: الأزمة اللبنانية، مرجع سابق، ص 150.
(3)– نبيل خليفة: لبنان في استراتيجية كيسنجر، مقاربة سياسية وجيو – استراتيجية، دار المتنبي، بيروت، 1993، ص 50.

برز العديد من الشخصيات السياسية أثناء الحرب الأهلية اللبنانية، على رأس أحزابهم ودخلت الحكومات المتعاقبة ممثلة لطوائفها وأحزابها، ولا يزال أغلبها في الحكم حتى يومنا هذا.

ومن جهة أخرى، برز عدد من الشخصيات القيادية الشيعية، الدينية والسياسية في آن واحد، منها السيد موسى الصدر، الذي يُعتبر المؤسّس الأوّل لبنيان الشيعة الإداري والمؤسساتي الرسميَّين في لبنان، والذي عمل على نبذ الحرب الأهلية، والرافض لمقولة الاستمالة إلى الدول الخارجية، ما أبقى الطائفة الشيعية دون دعم خارجي أو سند دولي، واعتبر أن لبنان موطن نهائي لكلّ أبنائه، ومنها الطائفة الشيعية، وأسّس «حركة المحرومين» في العام 1976، وهي «حركة وطنية تتمسك بالسيادة الوطنية وسلامة أراضي الوطن وتحارب الاستعمار والاعتداءات والمطامع التي يتعرض لها لبنان»[1].

ث. تناقض المواقف من العدو الإسرائيلي

عاشت الدولة اللبنانية حالة اللااستقرار الدائمة، بفعل تناقض الانتماء السياسي والأيديولوجي لمختلف مكونات الطبقة الحاكمة والأحزاب السياسية المتماهية مع سياسة الدول الداعمة لها.

وممّا زاد في التعقيد السياسي الداخلي، تناقض المواقف من العدو الإسرائيلي، حيث برز موقفان متناقضان ينبعان من الخلفية الفكرية والسياسية والعقائدية، ومن الاصطفاف السياسي الذي يريد كل طرف أن يجرّ لبنان إليه، ما بين المحور الغربي بما فيه إسرائيل، والمحور الشرقي بما فيه سوريا.

لقد فاقم التدخل الإسرائيلي واعتداءاته المتكررة على لبنان من الصراع على الهوية اللبنانية، منذ قيام الكيان الصهيوني واغتصابه فلسطين سنة 1948، واجتياحه سنة 1978 لجنوب الليطاني، ثم اجتياحه الكبير سنة 1982، الذي شمل أكثر الأراضي اللبنانية بما فيها العاصمة بيروت، حيث انقسم اللبنانيون بين مؤيّد ومتعامل معه ورافض ومقاوم له.

ففي خضمّ الحرب اللبنانية، دخل العدو الإسرائيلي على خط الصراع بكل قوة، وجرى توثيق العلاقة مع القوى المسيحية بلقاءات متكررة ويومية أحياناً[2]، طلباً للمساعدة

(1)- ميثاق حركة أمل، ص 7.

(2)- جوزيف أبو خليل: قصة الموارنة في الحرب، سيرة ذاتية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط 7، 2010، ص 206.

العسكرية في الحرب الداخلية اللبنانية، وتمّت زيارات متعددة لفلسطين المحتلة[1]، فما كان من العدو الإسرائيلي إلا أن دعم العديد من القوى المسيحية، على رأسها حزب الكتائب، بعد إبعاد بعض القيادات المسيحية الأخرى، وتوّجت تلك المساعدات باجتياح لبنان سنة 1982، فوصل بشير الجميّل إلى سدة الرئاسة بضغط إسرائيلي وموافقة أميركية أوروبية، على قاعدة سلخ لبنان عن بعده القومي العربي، وفك الارتباط بين أزمة لبنان وأزمة الشرق الأوسط[2]، وهو ما يعني تنازل لبنان عن هويته العربية والتخلّي عن القضية الفلسطينية. ثم تلاه وصول أمين الجميل إلى سدة الرئاسة بعد مقتل أخيه بشير بتاريخ 13/9/1982، ومحاولته إكمال ما بدأه أخوه، فوقّع اتفاق 17 أيار 1983 مع الاحتلال الإسرائيلي، حيث كانت أبرز بنوده إلغاء حالة الحرب بين لبنان والكيان الإسرائيلي، وإنشاء منطقة أمنية داخل الأراضي اللبنانية تتعهد الحكومة اللبنانية بأن تنفذ ضمنها الترتيبات الأمنية لمنع العمليات العسكرية، وتدخل العلاقات التجارية من باب التطبيع معها.

في تلك الأثناء، برزت بعض التنظيمات العقائدية الإسلامية على الساحة السياسية، أبرزها تنظيم حزب الله الذي وُلِد لحظة الاجتياح الإسرائيلي، مستنداً إلى أفكار إسلامية ثورية مدعوماً من الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد انتصارها عام 1979، بقيادة الإمام الخميني(قدّه)، بعيداً عن التجاذب الأميركي والسوفياتي معاً، والخارج عن سلطة الدولة اللبنانية بشقّيْها السياسي والعسكري، وبعيداً عن نفوذ القيادات اللبنانية والسورية، فشكّل حالة متمايزة وتجلّت أفكار الحزب بنشر المفاهيم الإسلامية، كما تصدى للعدوان الإسرائيلي على مدى 18 عاماً، إلى أن حقّق النصر بهزيمة إسرائيل وانسحابها من معظم الأراضي اللبنانية عام 2000، ونشر أفكاره في المجتمع اللبناني انطلاقاً من هويته الدينية المنسجمة مع اللبنانية – الشيعية، بعد إدخال مفهوم الحفاظ على لبنان بوحدة أراضيه وحماية شعبه بكل طوائفه، وهو مفهوم لا يتعارض مع المبادئ العقائدية الإسلامية للحزب.

لم تتوقف المواقف المؤيدة للعدو الصهيوني عند عتبة العام 1982، إنما تواصلت بشكل آخر عند اعتدائه على لبنان سنة 2006، ومحاولة اجتياحه الفاشلة نتيجة مقاومة حزب الله.

لقد أظهرت وثائق «ويكيليكس» مواقف عديدة لأطراف سياسية لبنانية منضوية في

(1)– جوزيف أبو خليل: قصة الموارنة في الحرب، مصدر سابق، ص 170.
(2)– المصدر نفسه، ص 209.

تحالف 14 آذار، أغلبها من مكوّنات الحكومة حينها، أثناء العدوان الإسرائيلي 2006، منها من هو سابق في التعامل مع العدو ومنها من استجد بالطلب من العدو بطريقة غير مباشرة عبر مندوبي الولايات المتحدة الأميركية، بتكثيف الضربات الإسرائيلية على حزب الله لإنهاء وجوده. أبرزهم رئيس الحكومة فؤاد السنيورة عندما حاول إقناع السفير الأميركي فيلتمان، باعتماد اقتراحه النقاط السبع[1]، التي أطلقها في مؤتمر روما في 26/7/2006، والتي تعطي إسرائيل «ما كانت تسعى إلى تحقيقه منذ عقود»[2]، كما أنه حذّر الحكومتين اللبنانية والإسرائيلية، من أنهما «تغرقان في التفاصيل، وتوشكان على خسارة الهدف الرئيسي: الأمن والسلام لإسرائيل، والسلام وحزب الله المنزوع السلاح للبنان»[3]، وقد علّق عليها أمين الجميّل، رئيس الجمهورية الأسبق، بأن «مشروع الرئيس فؤاد السنيورة، مشروع النقاط السبع، يرمي إلى إزالة مبرر وجود سلاح حزب الله»[4]. وكذلك الوزير وليد جنبلاط، رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، حيث طلب أن «لا نعود إلى الماضي، وتبسط الدولة سلطتها ووصايتها عل كل الأرض اللبنانية ثم يكون وقف لإطلاق النار مع منظمة حزب الله. لا نريد الوطن في المجهول أو في معادلة جديدة»[5]، والوزير بطرس حرب الذي توقّع «أن يواجه لبنان والمنطقة كارثة إذا خرج حزب الله من الحرب أقوى مما كان عليه. وشدّد على أنه داخل طائفته المارونية، ليس هناك تأييد لأن تزداد قوة حزب الله في لبنان»[6]، إضافة إلى آخرين ممن تولّوا

(1)- المقترحات العملية التي حددها رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة أمام المؤتمر الدولي في روما والتي أيدها مجلس الوزراء بالإجماع، وهي المقترحات المحددة في البنود السبعة بعد الوقف الفوري للنار، وهي الآتية:

1. تعهد إطلاق الأسرى والمحتجزين اللبنانيين والإسرائيليين من طريق الصليب الأحمر الدولي.
2. انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى ما وراء «الخط الأزرق».
3. عودة النازحين إلى بلداتهم وقراهم.
4. التزام مجلس الأمن الدولي وضع مزارع شبعا وتلال كفر شوبا تحت سلطة الأمم المتحدة حتى ينجز ترسيم الحدود، وبسط سلطة الدولة اللبنانية على هذه الأراضي وعودة أهلها إليها.
5. تسليم «إسرائيل» إلى الأمم المتحدة خرائط الألغام المتبقية كافة التي زرعتها في جنوب لبنان.
6. بسط الحكومة اللبنانية سلطتها على كامل أراضيها عبر انتشار قواها الشرعية المسلحة ما يؤدي إلى حصر السلاح والسلطة في يد الدولة اللبنانية وحدها، كما نص اتفاق المصالحة الوطنية في الطائف، وتعزيز القوة الدولية التابعة للأمم المتحدة العاملة في الجنوب وزيادة عددها وعتادها وتوسيع نطاق عملها، واتخاذ الإجراءات الضرورية لإعادة العمل باتفاق الهدنة الذي وقعه لبنان و"إسرائيل" في العام 1949.
7. التزام المجتمع الدولي بدعم لبنان على الأصعدة كافة ومساعدته على مواجهة الأعباء المترتبة عن المأساة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية وخصوصا في ميادين الإغاثة وإعادة الإعمار وإعادة بناء الاقتصاد اللبناني.
8. نقلاً عن موقع الجماعة الإسلامية: www.aljamaa.net/ar/2006/08/09/النقاط-السبع-التي-أعلنها-السنيورة-في-م/.

(2)- الوثيقة الرقم 06beirut 2504، يوم 1/8/2006. أنظر جريدة الأخبار، 15/3/2011.
(3)- الوثيقة الرقم 06beirut 2504، يوم 1/8/2006. أنظر جريدة الأخبار، 15/3/2011، مصدر سابق.
(4)- جريدة النهار، 8/8/2006.
(5)- في مقابلة على التلفزيون المصري بتاريخ 18/8/2006، راجع: جريدة المستقبل، 19/8/2006.
(6)- الوثيقة الرقم 06beirut 2513، يوم 1/8/2006، مصنف من السفير جيفري فيلتمان.

مناصب حكومية وسياسية وحزبية، وهو ما يناقض روح القانون اللبناني. ثمّ جاء تصريح غابي أشكينازي لاحقاً، رئيس الأركان الإسرائيلي، الذي أكّد موقف تل أبيب الداعم لحكومة السنيورة، موضحاً أن سياسة إسرائيل هي تعزيز السنيورة وقوى 14 آذار من أجل تمكينهم من الوقوف في مواجهة حزب الله[1].

ومن جهة أخرى، اعتبر القانون العام اللبناني الكيان الصهيوني عدواً للبنان لا يمكن لأي مواطن أو أية جهة سياسية التعامل معه، في مختلف الميادين والمجالات كافة، واعتبر ذلك جرماً يعاقب عليه القانون. فنصّت المادة 273 من النبذة الأولى: «كل لبناني حمل السلاح على لبنان في صفوف العدو عوقب بالإعدام»، كذلك نصّت المادة 275 من النبذة الأولى: «كل لبناني دسّ الدسائس لدى العدو أو اتصل ليعاونه بأي وجه كان على فوز قواته عوقب بالإعدام».

ج. اتفاق الطائف 1989

توقّفت الحرب الطاحنة بعدما توصل الأفرقاء اللبنانيون إلى اتفاق الطائف عام 1989، برعاية إقليمية ودولية، ومعارضة شديدة من الجنرال ميشال عون[2]، وأنهى هذا الاتفاق الحرب الداخلية في الشكل دون أن يلغي أسبابها[3]، فأسند مسؤولية الحفاظ على الأمن اللبناني إلى سوريا بمباركة أميركية – سعودية، أطلقت بموجبها يد سوريا في إدارة الشقّ السياسي الداخلي وبعض الخارجي، في حين تولّت السعودية المسألة الاقتصادية والعلاقات الخارجية عبر ممثلها رفيق الحريري على رأس عدة حكومات.

جاء اتفاق الطائف، ومنح بموجبه المسلمين بعض الصلاحيات السياسية والإدارية لم تكن موجودة في ظل الدستور السابق، نظراً للحاجة السعودية في تعزيز موقع الطائفة السنّية في الحكم، وجعل رئيس الحكومة شريكاً أساسياً في إدارة البلاد بعد تقليص صلاحيات الرئيس الماروني. في حين سحب الاتفاق ذرائع الانقسام اللبناني بعد إزالة الغبن لدى المسلمين، وأنّ لبنان سيّد حرّ مستقلّ، عربي الهوية والانتماء[4].

ثمّ ما لبث أن عاد الانقسام من جديد إلى لبنان، عبر بوابة مفاوضات السلام التي حركتها الولايات المتحدة الأميركية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وقيام مشروع الشرق الأوسط الجديد، ودفعت بلبنان نحو إجراء مفاوضات لتوقيع معاهدة مع إسرائيل في

(1)– أنظر جريدة الأخبار، 15/3/2011، مصدر سابق.
(2)– كريم بقرادوني: لعنة وطن، من حرب لبنان إلى حرب الخليج، دار عبر الشرق للمنشورات، بيروت، ص 37.
(3)– نجاح واكيم: **الأيادي السود**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط 35، 2016، ص 18.
(4)– الدستور اللبناني، الفقرة «ب» من مقدمة الدستور.

إطار مفاوضات السلام التي ابتدأت في مدريد 1991، أسوة ببعض الأطراف العربية، كمنظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر أوسلو 1993، والأردن بمؤتمر وادي عربة 1994، واستمرّت المفاوضات بتلازم المسارين اللبناني والسوري، دون الوصول إلى أية نتيجة تُذكر أو توقيع على أية معاهدة، إلى أن جاء التحرير في العام 2000، بضغط العمليات العسكرية التي شنهّا حزب الله على امتداد الشريط الحدودي المحتلّ.

ح. اغتيال الحريري 2005 والانقسام الجديد

لم يدم الهدوء طويلاً حتى دخل لبنان مرحلة سياسية وأمنية بالغة الخطورة، إثر صدور قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 1559 سنة 2004، حيث وضع لبنان على شفير الحرب الداخلية، بتحالفات مختلفة. ثمّ جاء اغتيال الرئيس الحريري في 14/2/2005، استكمالاً للمخطّط المرسوم، فكان له الأثر البالغ في انقسام المجتمع اللبناني تبعاً للانقسام السياسي، ونشوء قوى 8 آذار الموالية لسوريا، على رأسها حزب الله وحركة أمل، وفي مقابلها نشأت قوى 14 آذار الموالية للولايات المتحدة الأميركية والسعودية، على رأسها تيّار المستقبل والحزب التقدّمي الاشتراكي والقوّات اللبنانية وحزب الكتائب، والدخول في سياسة المحاور الإقليمية والدولية، وانتقال الصراع بين المسلمين والمسيحيين إلى صراع ظاهره سني – شيعي مع تحالفات طائفية مختلفة، عملت عليه بعض الدول الغربية ومساندة بعض الدول العربية، وباطنه ضرب المقاومة اللبنانية وسوريا من أجل ولادة الشرق الأوسط الجديد الذي عبّرت عنه وزيرة الخارجية الأميركية، كوندوليزا رايس، أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان سنة 2006[1].

لكن ما يميّز هذا الانقسام هو الخروج من العباءة الطائفية بين المسلمين والمسيحيين، والدخول بتحالفات وصراعات عابرة للطوائف، بمعنى الانقسام داخل كل طائفة بنفسها من التحالف السياسي في المحور المنشود، مع العمل على تأجيج الصراع المذهبي بين السنّة والشيعة، ووقوف الأطراف المسيحية المنقسمة بدورها إلى جانب أحد الفريقين.

حمل كل فريق لبناني شعار التمسّك بالهوية الوطنية، من خلال الخطاب السياسي، وتصوير الحلف الذي ينتمي إليه على أنه الممثّل للهوية اللبنانية، في حين تجلّت مواقف بعض القوى أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز 2006، ووقوف الحلف المنتمي لقوى 14 آذار إلى جانب العدوان، في الجانبين السياسي والإعلامي،

(1) – من تصريح لوزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس، لدى توجهها إلى منطقة الشرق الأوسط بتاريخ 22 تموز 2006، أثناء العدوان الإسرائيلي، للمزيد راجع:
رايس-تعلن-ولادة-شرق-اوسط-جديد/com.online-east-middle.www.

مع الدخول على خط عرقلة الإمداد اللوجستي والتسليحي للمقاومة، والانسجام التام مع الموقف الأميركي الداعم للعدوان، حيث يرى تقرير لـ»سي آي آيه» بأن لبنان هو أقرب «بلد عربي إلى الغرب والأكثر تفهماً لسياسات بلدانه وتقبّلاً للسير فيها دون ممانعة»[1]، مقابل قوى 8 آذار المعارضة للعدوان، حتى شكّل حزب الله بمقاومته الذراع الحامية لبنان في وجه الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة.

وقد تعمّقت أزمة الهوية اللبنانية عمّا كانت عليه قبل اغتيال الحريري، بما لا يقاس بالانتماء العربي أو الكياني إبّان الانتداب الفرنسي، وقد اتخذت هذه الأزمة وجهاً جديداً في إطار الصراع العربي – العربي ضمن المحاور الإقليمية والدولية، وتداخل فيه المسلمون والمسيحيون منقسمين حول أنفسهم.

بعد أحداث الربيع العربي المفتعلة من قبل قوى إقليمية ودولية، برز التطرف السنّي في لبنان وفي غير منطقة بدعم تلك الدول، على حساب الهوية اللبنانية التي تمسّك بها الشيعة. وقد ساهم هذا التطرف في تشويه صورة الإسلام وصورة العرب أمام الرأي العام الغربي، واستُغلّت هذه الصورة القاتمة من قبل أطراف سياسية مناوئة، في أوروبا وأميركا، لتنفير الناس من الإسلام[2]، وتقديم المسلمين والعرب على أنهم سفاكو دماء، لذا لا يمكن الفصل بين التطرف وإشكالية الهوية، سواء بإسلاميّتها أو عربيّتها، بعد أن تحوّلت الهوية من هويّة مبدعة تعمل لصالح الحياة والإنسان، إلى هوية تبحث عن القتل والدمار والخراب[3].

الاستنتاجات:

من هنا يمكن القول إن لبنان لا يشكّل نموذجاً فريداً من حيث تعدّد الطوائف، فهو أسوة بالعديد من الدول العربية وغير العربية، يحوي طوائف متآلفة في النظرة إلى الكيان اللبناني، ولم تقم حرب دينية بالمعنى العقائدي المستند إلى الأصول الدينية والفقهية لدى تلك الطوائف، بيد أن السياسة المتّبعة من قبل القيادات السياسية والدينية على حدّ سواء، أوجدت الشرخ بين أبناء الوطن، لأهداف لا تتجاوز الحفاظ على المكتسبات السلطوية أو من أجل إخضاع الآخرين لمنعهم من فرض أفكارهم المتناقضة مع أطروحاتهم السياسية والفكرية، كما كان لعدد من المستشرقين، أبرزهم لامنس (1862 – 1937)، بصمات في بث الفرقة بين المسلمين أنفسهم، كي يخلقوا صراعات داخلية، لأنهم مكلفون بتعميق

(1)– ألبر داغر: أزمة بناء الدولة في لبنان، مصدر سابق، ص 44.
(2)– علي بن مبارك: التطرف الديني ومسألة الهوية الثقافية، مراجعات وتأملات، بحث منشور في مجلة الكلمة، العدد 98، السنة الخامسة والعشرون، شتاء 2018 م/ 1439 هـ، ص 42.
(3)– المرجع نفسه، ص 42.

الهوة بين المسلمين[1].

لقد كان الصراع الإسلامي – المسيحي على هوية لبنان يأخذ بُعداً طائفياً وعروبياً، في حين تمسّك المسيحيون بالهوية اللبنانية على قاعدة الحفاظ على خصوصياتهم وتسلّمهم مقاليد الحكم، بخلفية الحفاظ على الأقلية المسيحية في محيط عربي وإسلامي، وتحت حماية الدول الأجنبية في طليعتها فرنسا، التي أرست دعائم الحكم في لبنان بأيدي الموارنة في إطار هذا المضمون، بينما كان المسلمون، لا سيّما السُنّة منهم، يرتكزون على الامتداد السني في الجوار الجغرافي، الذي شكّل رافعة سياسية ودينية له، ما أثمر عن التوصل إلى اتفاق الطائف، بثقل سعودي وموافقة أميركية، نتيجة الوضع السياسي الإقليمي والدولي. في هذه الأثناء لعبت بقية الطوائف الأخرى أدواراً سياسية متفرقة ضمن المساحة المسموح بها، أو تبعاً لإحدى الطائفتين.

غير أن بدايات القرن الحادي والعشرين، شهدت انقلاب الصراع على الهوية بين المسلمين أنفسهم بصناعة أميركية، بين محوري سوريا والسعودية وحلفائهما، على العروبة والأسلمة، في حين أصبح المسيحيون في لبنان تبعاً لأحد هذين المحورين، وبات الدفاع عن الهوية الوطنية يلزمه محددات الوقوف في محور عربي مقابل محور عربي آخر.

لقد استطاعت القوى والأحزاب السياسية افتعال الحرب الطائفية سنة 1975، وتعبئة الجمهور اللبناني على قاعدة الطائفية السياسية، فأمّنت استمرار النظام السياسي برموزه وخياراته، وكذلك حال التيارات الجديدة والأحزاب القديمة بعد العام 2005، استطاعت أن تسير بنفس المنهجية الطائفية السياسية لفرض نفسها كجزء من المشهد السياسي واستقطاب الجمهور، ورفعت شعار الحفاظ على الهوية اللبنانية والطائفية معاً.

والجدير ذكره، أن الدول الأجنبية تنقل صراعاتها إلى لبنان وغيره من الدول العربية عبر مؤيّديها، وقد عبّرت عن ذلك شخصيّات عديدة في إدارة الولايات المتحدة الأميركية حديثاً، بشكل فاضح وصريح، عندما أعلنت مندوبتها كيلي كرافت، من على منبر الأمم المتحدة، أن «الاضطرابات ستتواصل في لبنان وسوريا واليمن، وفي أيّ مكان توجد فيه إيران ما لم تؤتِ حملة الضغط الأميركية ثمارها»[2]، وهذا ما يفسّر التدخّل الخارجي بشكل مباشر من أجل إثارة النعرات السياسية والطائفية، ومثال لبنان وسورية والعراق

(1)– زهوة مجذوب: الصراع على السلطة في لبنان، جدل الخاص والعام، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط 1، 2011، ص 76.

(2)– من كلمة مندوبة الولايات المتحدة الأميركية إلى الأمم المتحدة، كيلي كرافت، بتاريخ 11/12/2019.

واضح للعيان.

لذلك فإن شعوب تلك البلاد تعيش أزمات سياسية واقتصادية نتيجة التحالفات الخارجية القائمة على الاستفادة الحصرية للقوى العظمى، وبالتالي فإن تلك القوى تعمل بشكل متعمّد على إنشاء الأزمات المتنوعة لإبقاء سيطرتها.

إن مثال لبنان ليس منفرداً في التجاذب السياسي والعسكري، وقد تكون معظم الدول العربية وحتى دول العالم الثالث وفق المصطلح الغربي، تعيش ذات الصراعات والنزاعات الداخلية.

ولا يمكن في هذه الحالة إلا أن تستقلّ شعوب هذه الدول عن الارتماء في الحضن الأجنبي الغربي، والعودة إلى جذورها العربية والإسلامية بمبادئها الفكرية والاجتماعية، فلو اتحدت فيما بينها لشكّلت قوة مهمة تكاد تفقد نظيرها، لأن الولايات المتحدة أو روسيا أو غيرهما من الدول الكبرى أو العظمى، ليست قدراً محتوماً لهذه الشعوب.

مكتبة البحث

أ. **الوثائق**

1. **الدستور اللبناني.**
2. Haut Commissariat: Bulletin des Actes Administrat– ifs.. « Recensement de 1921, Population du Grand Liban »
3. **جريدة لبنان الكبير الرسمية**، العدد 1946، تاريخ الجمعة 12 شباط 1926.
4. الإحصاء العام لسكان الجمهورية اللبنانية سنة 1932، مركز المحفوظات الوطنية التابع لمجلس الوزراء اللبناني، بيروت.
5. **محضر الجلسة الرابعة**، العقد العادي الأول، المجلس النيابي الخامس، المنعقدة في 31 آذار 1944.
6. «**أول بيان للكتائب**» نشرته **جريدة العمل** التابعة لحزب الكتائب، العدد الخاص الصادر في 18 تشرين الثاني 1971.
7. **ميثاق حركة أمل.**
8. خطاب كيلي كرافت مندوبة الولايات المتحدة الأميركية في الأمم المتحدة، بتاريخ 11/12/2019.

المصادر والمراجع

1. أبو خليل، جوزيف: **قصة الموارنة في الحرب، سيرة ذاتية**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.
2. الأمين، محسن: **الشيعة في مسارهم التاريخي، مقدمة أعيان الشيعة**، مركز الغدير للدراسات الاسلامية، بيروت، ط1، 1421هـ/ 2000م.
3. بقرادوني، كريم: **لعنة وطن، من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، دار عبر الشرق للمنشورات، بيروت.
4. الجسر، باسم: **ميثاق 1943، لماذا كان؟ وهل سقط؟**، دار النهار، بيروت، ط 2، 1998.
5. جنبلاط، كمال: **حقيقة الثورة اللبنانية**، دار النشر العربية، بيروت، 1959.
6. الحاج حسن، حسين علي: **الإتجاهات السياسية لشيعة لبنان (بين عامي 1920-1960)**، دار الولاء، بيروت، ط 1، 1440هـ/2019م.
7. الحر العاملي، محمد بن الحسن: **أمل الآمل**، مؤسسة الوفاء، بيروت، ط 2، 1403 هـ/ 1983 م.
8. حداد، حكمت ألبير: **لبنان الكبير**، دار نظير عبود، ط 3، 1996.
9. حديد، عطية مساهر؛ السياد، سامي صالح: **موقف لبنان من حلف بغداد**، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، العراق، العدد 15، حزيران 2013.
10. حلاق، حسان: **تاريخ لبنان المعاصر 1913 - 1952**، دار النهضة العربية، بيروت، ط 3، 1143 هـ/ 2010 م.
11. حمدان، كمال: **الأزمة اللبنانية، الطوائف الدينية والهوية الوطنية**، دار الفارابي، بيروت، ط 1، 1998.
12. خليفة، نبيل: **لبنان في استراتيجية كيسنجر، مقاربة سياسية وجيو - استراتيجية**، دار المتنبي، بيروت، 1993.
13. الخوري، بشارة خليل: **حقائق لبنانية**، منشورات أوراق لبنانية، لا ط، 1960.
14. خوري، منير: **ما هي علّة لبنان**، دار الحمراء، بيروت، ط 1، 1990.
15. داغر، ألبر: **أزمة بناء الدولة في لبنان**، دار الطليعة، بيروت، ط 1، 2012.
16. ربّاط، إدمون: **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري**، ترجمة حسن

قبيسي، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 2002.

17. رياشي، اسكندر: **قبل وبعد 1918 – 1941**، دار الحياة، 1953.

18. زايد، أحمد: **سيكولوجية العلاقات بين الجماعات، قضايا في الهوية الاجتماعية وتصنيف الذات**، سلسلة **عالم المعرفة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 326، نيسان (أبريل) 2006.

19. سليمان، إبراهيم: **بلدان جبل عامل، قلاعه ومدارسه وجسوره ومروجه ومطاحنه وجباله ومشاهده، مؤسسة الدائرة**، لا ط، 1415هـ/ 1995.

20. السودا، يوسف: **في سبيل الاستقلال**، دار النهار للنشر، بيروت، ط 2، 1998.

5. الصليبي، كمال:

21. تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، بيروت، ط 10، 2008.

22. منطلق تاريخ لبنان، مؤسسة نوفل، بيروت، ط 3، 2012.

23. بيت بمنازل كثيرة، الكيان اللبناني بين التصوّر والواقع، مؤسسة نوفل، بيروت، ط 5، 2012.

6. طه، غسان فوزي:

24. شيعة لبنان، العشيرة – الحزب – الدولة، بعلبك – الهرمل نموذجاً، نشر معهد المعارف الحكمية، بيروت، ط 1، 1427هـ/ 2006م.

25. هوية لبنان، عند الكيانيين – القوميين – الإسلاميين، صادر عن المركز الإسلامي للدراسات الفكرية، ط 1، 1430 هـ/ 2009 م.

26. عطية، عاطف: **الدولة المؤجلة، دراسة في معوقات نشوء الدولة والمجتمع المدني في لبنان**، دار أمواج، بيروت، ط 1، 2000.

27. فارس، وليد: **التعددية في لبنان**، الكسليك، لبنان، 1979.

28. كوثراني، وجيه: **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، 1860 – 1920**، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط 1، 1976.

29. مجذوب، زهوة: **الصراع على السلطة في لبنان، جدل الخاص والعام**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط 1، 2011.

7. مراد، محمد:

30. العلاقات اللبنانية السورية، دراسة اقتصادية – اجتماعية – سياسية، دار

الرشيد للعلوم، بيروت، ط 1، 1993.

31. **التملّك والسلطة في الجنوب اللبناني (1920 – 1975)**، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 2009.

32. **الانتخابات النيابية في لبنان 1920 – 2009**، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، لا ط، 2013.

33. نصر الله، حسن: **تاريخ بعلبك**، مؤسسة الوفاء، بيروت، 1984.

34. واكيم، نجاح: **الأيادي السود**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط 35.

أ. دراسة جامعية

إبراهيم، حسن: **الشيعة والدولة اللبنانية من خلال ممثليهم في المجالس النيابية 1920 – 1952، قراءة في المحاضر**، أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه اللبنانية في التاريخ، الجامعة اللبنانية، 2015 – 2016.

ج. الصحف والمجلات و مواقع الكترونية

1. بن مبارك، علي: **التطرف الديني ومسألة الهوية الثقافية، مراجعات وتأملات**، بحث منشور في **مجلة الكلمة**، العدد 98، السنة الخامسة والعشرون، شتاء 2018 م/ 1439 هـ.
2. جريدة **الأخبار**.
3. جريدة **المستقبل**.
4. موقع **الشرق الأوسط أون لاين:**

www.middle-east-online.com.

5. موقع **الجماعة الإسلامية:**

www.aljamaa.net/ar.2006/08/09/